الإجتهاد والعلوم الإنسانيّة
إشكاليّة العلاقة

يبدو السّؤال مبرراً حول طبيعة العلاقة بين العلوم الإنسانيّة و تطوّرها من جهة و الإجتهاد من جهة أخرى، باعتبار أنّ الإجتهاد ومنهجه يعمد إلى الحفر في طبقات النّصّ الدّيني، لما يحويه هذا النّصّ من معارف ورؤى ذات علاقة بمختلف أبعاد الإنسان وشؤونه المعرفيّة، فيما يتّصل بهدايته العامّة والخاصّة، وسعادته الأخرويّة والدّنيويّة.

ومن هنا يطرح هذا السّؤال حول العلوم الإنسانيّة، والتي تقوم على مناهج مختلفة، أنّه ما الأثر الذي تتركه على الإجتهاد وحركته، عندما تبادر هذه العلوم إلى إنتاج رؤى و نظريّات مختلفة، ترتبط بالشّأن الدّيني من قريب أو بعيد؟ وهل يمكن أن يكون سير العلوم الإنسانيّة أمراً مفيداً ومحفّزاً للإجتهاد وإنتاجيّته؟ وكيف يمكن أن يستفيد الإجتهاد من تطوّر تلك العلوم، بما يجنبه أكثر من إسقاط معرفي يمكن أن يمارس في هذا السّياق؟

ومن هنا سوف نقوم بداية بتعريف الإجتهاد، ثمّ نذهب للبحث في طبيعة العلاقة بين الإجتهاد والعلوم الإنسانيّة، ثمّ لنخلص في النّهاية إلى خاتمة، تتضمّن أهمّ النّتائج والتّوصيات الّتي ترتبط بطبيعة تلك العلاقة.

1- تعريف الإجتهاد:

يعرف الإجتهاد بأنّه : "ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام الشّرعيّة"[1] ويقال أيضاً في تعريفه بأنّه ملكة يقتدر بها على استفراغ الوسع في تحصيل الحكم الشّرعي، أو استفراغ الوسع في تحصيل الحكم الشّرعي.[2]

1- السيد الخوئي، التّنقيح من شرح العروة الوثقى، مؤسّسة الإمام الخوئي، ج1، ص94.

2- مصطفى جعفر بيشه فرد، الإجتهاد عند المذاهب الإسلاميّة: دراسة تحليليّة حول مدارس الإجتهاد ومناهجه وأدواره، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2011، ط1، ص24.

وهنا يلاحظ على مجمل تعاريف الإجتهاد، أنّها تجعل المجتَهد فيه هو الحكم الشّرعي، أي أنّ هدف الإجتهاد هو الوصول إلى الحكم الشّرعي[1] فقط، وهذا لعلّه نابع من غلبة المنطق الفقهي على الإجتهاد، مع أنّه إذا قلنا بأنّ الإجتهاد هدفه الأساس هو الوصول إلى المعاني المتضمّنة في مصادر التّشريع(النّصّ الدّيني) و الكشف عن مراد ذلك النّصّ، فإنّ ما يحتويه ذلك النصّ هو أوسع من الحكم الشّرعي، فقد يكون حكماً شرعيّاً، وقد يكون رؤية، أو نظريّة، أو سوى ذلك؛ فلماذا حصر الإجتهاد بالحكم الشّرعي؟

وهنا يمكن القول إنّ فعل الإجتهاد ونتاجه ليس مفصولاً عن الخلفيّة الفكريّة والمعرفيّة للمجتهد، فإن كانت تلك الخلفيّة محصورة في الإطار الفقهي، فلا شكّ عندها أنّ اهتمامات ذلك المجتهد ونتاجه الإجتهادي، سوف يكون منسجماً مع تلك الخلفيّة؛ أمّا إذا كانت تلك الخلفيّة الفكريّة والمعرفيّة أوسع دائرة، لتشمل أبعاداً فكريّة، تتّصل بالعلوم الإنسانيّة ونظريّاتها؛ فمن الطّبيعي عندها أن تكون اهتمامات المجتهد ونتاجه الإجتهادي شاملاً لتلك العلوم، وما جاءت به من رؤى ونظريّات وغيرها.

2- العلاقة بين العلوم الإنسانيّة والإجتهاد:

بداية لا بد من الإلفات إلى أنّ النّظرة إلى تلك العلاقة تتقاسمها نظريّتان، الأولى تنظر إلى تلك العلاقة على أنّها علاقة قطيعة وتفاصل، بينما تنظر الثّانية إلى تلك العلاقة على أنّها علاقة تفاعل وتواصل.

وهنا يصبح من المجدي تفصيل الحديث في كلٍّ من تلكما النظريّتين.

1- م ن، ص 26.

النّظريّة الأولى: التّفاصل بين الإجتهاد والعلوم الإنسانيّة:

ويشترك في هذه النّظريّة فئتان، فئة من الإتّجاه الدّيني، وأخرى من الإتجاه العلماني، وإن اختلفت خلفيّة ومنطلقات كلّ من الفئتين عما هو لدى الأخرى.

أمّا تلك الفئة التي تنتمي إلى الإتّجاه الدّيني، فهي عندما ترى في هدف الإجتهاد الوصول فقط إلى الحكم الشّرعي في أقسامه المختلفة، ولا ترى فيه- بالإضافة إلى ذلك- آليّة لصناعة الرؤى وإنتاج النّظريّات ذات الصّلة؛ فسوف تكون النّتيجة عندها عدم وجود علاقة بين الإجتهاد والعلوم الإنسانيّة، بغضّ النّظر عن الأسباب، الّتي أدّت إلى حصر تلك الفئة لهدف الإجتهاد ووظيفته في تحصيل الحكم الشّرعي[1]، سواء كانت أسباباً معرفيّة، أم كانت أسباباً تاريخيّة، فهي في نهاية المطاف قد مارست هذا الفصل بين الإجتهاد والعلوم الإنسانيّة.

وأغلب الظنّ أنّ مجمل الأسباب، الّتي قادت إلى تكريس هذا الفصل هي أسباب تاريخيّة، كانت نتيجة عوامل إجتماعيّة وسياسيّة في حينها، لكنّها استمرّت لفترات متطاولة من الزّمن، ممّا أدّى إلى تكريس اتّجاه معرفي- ديني يقوم على الفصل بين الإجتهاد والعلوم الإنسانيّة، وإلاّ فإنّ البحث العلمي في مرتكزات الإجتهاد وفلسفته ووظيفته، توصل إلى ما هو أوسع من الحكم الشّرعي، بما يشمل مختلف أبعاد الإنسان وحياته، وفي مختلف مجالاتها الإجتماعيّة والسّياسيّة والإقتصاديّة وسوى ذلك.

وممّا يشهد على ذلك، أنّ العديد من الباحثين الّذين يرون في وظيفة الإجتهاد تحصيل الحكم الشّرعي، فإنّهم- لمعالجة تلك القضيّة- يوسعون دائرة الحكم الشّرعي والوظائف الشّرعيّة، لتشمل مختلف الأبعاد السّياسيّة والإجتماعيّة وغيرها[2].

1- أبو زيد نصر حامد، نقد الخطاب الدّيني، سينا للنّشر، القاهرة، 1994م، ط 2، ص118.

2- مصطفى جعفر بيشه فرد، الإجتهاد عند المذاهب الإسلاميّة، م س، ص 27.

.

وهنا يمكن القول، إنّ ابتعاد المؤسّسة الدّينيّة والتّجربة الإسلاميّة الأصيلة عن التّصدّي لشؤون الإجتماع العام لمدّة طويلة من الزّمن، وغلبة الملك العضوض على الحكم والمجتمع؛ كلّ ذلك قد أدّى إلى جملة من النّتائج، سواءً على المستوى النّظري والمعرفي، أو على مستوى الإجتماع العام. واحدة من تلك النّتائج، هي أنّ الإجتهاد، الّذي كان شاملاً لمختلف أبعاد الإنسان الفرديّة والإجتماعيّة، قد أصبح محصوراً إلى حدٍّ بعيد في الإطار الفردي، وابتعد عن الإطار الفكري والرّؤيوي، وعن العديد من مجالات الإجتماع العام وميادينه.

ولذلك عندما عادت التّجربة الإسلاميّة حديثاً إلى أخذ دورها في الإجتماع العام، بدأنا نشهد تحوّلاً في الوظيفة العمليّة للإجتهاد، عندما أخذ يرتقي في وظائفه الإجتهاديّة، متجاوزاً الإجتهاد الفردي إلى الإجتهاد الإجتماعي، والإجتهاد الحكمي(من الحكم) إلى الإجتهاد الرّؤيوي والنّظري، مبدعاً العديد من الرؤى والنّظريّات ذات العلاقة بمختلف شؤون الدّولة والمجتمع، بناء على أدواته المعرفيّة ومنهجه الخاصّ[1].

أمّا تلك الفئة التي تنتمي إلى الإتّجاه العلماني، فإنّها وانسجاماً مع مرتكزاتها الفكريّة، من الطّبيعي أن ترى الفصل بين الإجتهاد والعلوم الإنسانيّة، لأنّها عندما تذهب إلى الفصل بين الدّين والدّولة، أو بين الدّين والإجتماع العام، ليكون الدّين في أحسن حالاته محصوراً في الشّأن الفردي؛ فعندها لن يكون للدّين- بحسب رأيها- أيّة علاقة بمجمل تلك العلوم التي تعنى بالشّأن العام والإجتماع الإنساني، و- بناء على ما تقدّم- ينبغي الخلوص إلى هذه النّتيجة، وهي عدم وجود علاقة بين الدّين والعلوم الإنسانيّة.

1- حول المجتهد والإجتهاد والتّجديد في مناهجه، راجع: العبادي إبراهيم، الإجتهاد والتّجديد: دراسة في مناهج الإجتهاد عند الإمام الخميني والشّهيدين المطهّري والصّدر، كتاب: قضايا إسلاميّة معاصرة، الكتاب الثّاني، قم، 1998م.

وإذا كان الإجتهاد هو القوّة المحرّكة للمعرفة الدّينيّة، وتطوير تلك المعرفة وتجديدها، وكان جزءاً من المنظومة الدّينيّة؛ فعندها سوف يكون من المنطقي- بناءً على رأي تلك الفئة- عدم وجود علاقة بين الإجتهاد ومجمل العلوم الإنسانيّة ذات الصّلة بالإجتماع العام.

النّظريّة الثّانية : التّواصل بين الإجتهاد والعلوم الإنسانيّة:

وتتبنّى هذه النّظريّة فئتان: أولاها، تلك الفئة من الإتجاه الدّيني، التي ترى في النّصّ الدّيني، أنّه يحتوي على مضامين ودلالات، ينبغي العمل على الوصول إليها، من خلال فعل الإجتهاد ومنهجيّته.

وفئة أخرى من الإتّجاه العلماني أو غير العلماني، ممن لا يرى في النّصّ الدّيني ذلك المخزون المعرفي، وإن أمكن أن يكون هناك وصل ما بين ذلك النّص وأكثر من بعد فكري- إنساني، لكنّه وصل يختلف عمّا تذهب إليه تلك الفئة من الإتجاه الدّيني.

ومن هنا أمكن الذهاب إلى منهجيّتين مختلفتين في العلاقة ما بين النّصّ والإجتهاد فيه من جهة، والعلوم الإنسانيّة من جهة أخرى، المنهجيّة الأولى هي المنهجيّة الإسقاطيّة، والمنهجيّة الثّانية هي المنهجيّة الإستنطاقيّة، وهذا ما سنبيّنه لاحقاً.

أ) المنهجيّة الإسقاطيّة :

يشترك في هذه المنهجيّة فئتان: الأولى تلك التي لا ترى في النّصّ الدّيني(قرآن، سنّة) أنّه يشمل في دلالاته ومعانيه على مجمل الرؤى والأطروحات التي ترتبط بمختلف أبعاد الإنسان والإجتماع العام، وأنّه حتّى لو اشتمل ذلك النّصّ على شيء من ذلك، فهو لا يتعدّى حدود الدّلالات المقتضبة والجزئيّة، التي قد تحتاج إلى إعمال مناهج التّأويل المختلفة، حتّى يمكن تكوين دلالة ما في هذا الإطار الإنساني أو ذاك.

وبناءً على ما تذهب إليه هذه الفئة، فإنّ نتاج العلوم الإنسانيّة عندما يتمّ وصله بالنّصّ الدّيني، فإنّ ما يحصل عندها، هو إسقاط ذلك النّتاج على ذاك النّصّ، بحيث يتمّ إلباس تلك الآراء والنّظريّات التي أنتجتها تلك العلوم للنّصّ الدّيني، ويتمّ ملء دلالة النّصّ بتلك الأفكار والنّظريّات، بشكل يشوبه الكثير من ممارسة التّعسّف الدّلالي، سواء كان الهدف إكساب تلك الأفكار والنّظريّات نوعاً من المشروعيّة الدّينيّة، أو كان الهدف إبراز احتواء ذلك النّصّ على شيء من تلك الأفكار والنّظريّات أو أصولها.

والفئة الثّانية، هي تلك التي ترى في النّصّ الدّيني اشتماله على مجمل الدّلالات التي ترتبط بمختلف أبعاد الإنسان واجتماعه العام، لكنّها قد تفتقر إلى المنهج المساعد لها على تكوين تلك الدّلالات بشكل منهجيّ وسليم، أو أنّها قد أخلت ببعض الشّروط، التي تفضي إلى إعمال ذلك المنهج بشكل علمي وموضوعي، بعيداً عن أيّة ميول أو تأثّر غير سويّ.

هذا وسوف نقوم لاحقاً بإبداء بعض الآراء النّقديّة لهذه المنهجيّة، وذلك بعد بيان المنهجيّة الثّانية، والتي هي منهجيّة الإستنطاق.

ب) المنهجيّة الإستنطاقيّة :

و تذهب هذه المنهجيّة إلى أنّ النّصّ الدّيني يحتوي تلك المعاني والدّلالات، التي ترتبط بمختلف أبعاد الإنسان واجتماعه العام، وأنّ وظيفة الإجتهاد هي العمل على استخراج تلك الدّلالات والمعاني من خلال إعمال المنهج الإجتهادي الصّحيح، ومراعاة مختلف شروطه العلميّة والموضوعيّة.

وترتكز هذه المنهجيّة على بعدين: بعد يتّصل بعلم كلام النّصّ، وبعد آخر يتّصل بعلم كلام الإجتهاد.

وسنحاول هنا أن نتحدّث بشيء من الإختصار في كلٍّ من البعدين.

1. علم كلام النّصّ: ويدور البحث هنا حول السّؤال التّالي: ما هي انتظاراتنا من دلالات النّصّ الدّيني ومعانيه؟

و يرتكز هذا السّؤال بدوره على سؤال آخر مفاده: ما هو اعتقادنا فيما يرتبط بالمخزون المعرفي للنّصّ الدّيني ودلالاته المعرفيّة؟ هل إنّ ذلك النّصّ يحتوي على جميع تلك الرؤى والأفكار التي ترتبط بمجمل أبعاد الإنسان الإجتماعيّة وغير الإجتماعيّة ممّا يتّصل بهدايته العامّة، وسعادته في الدّارين(الدّنيا والآخرة)، أم أنّه لا يحتوي ذلك؟

قد لا تكون هناك حاجة لاستعراض الكثير من الأدلّة في هذا الإطار، يكفي أن نذكر في هذا المجال بعض ما جاء في القرآن الكريم والسنّة:

يقول القرآن الكريم عن نفسه بأنّه : "تبياناً لكلّ شيء"[1]

وأيضاً قوله تعالى : "ولا رطب ولا يابس إلّا في كتاب مبين"[2]

كما جاء عن الإمام الصّادق(ع): "ما من شيء إلاّ وفيه كتاب أو سنّة"[3]

ويستفاد من هذه النّصوص وغيرها أنّ القرآن الكريم بالإضافة إلى السنّة، يبيّنان كلّ ما يحتاج إليه الإنسان، مما يتّصل بشؤون لهدايته العامّة والخاصّة في مجمل الأمور الإعتقاديّة والمعنويّة، وأيضاً الإجتماعيّة والتّشريعيّة في مختلف المجالات والميادين.

2. علم كلام الإجتهاد: حيث يمكن القول، بأنّ الجهد البشري قادر على الوصول إلى جملة- وليس كل- المعارف الدّينيّة الحقة، التي تتّصل بالحاجات الإنسانيّة في عصر الغيبة، وذلك: 1- إذا ما استقاها من المصادر الحقة(القرآن والعترة) 2- إذا ما اعتمد المنهجيّة الصّحيحة في الإستنباط، 3- إذا ما راعى الشّروط التي تساعد على شمول الهداية الإلهيّة لذلك الإجتهاد.

1- سورة النّحل، الآية 89.

2- سورة الأنعام، الآية 59.

3- الحرّ العاملي، الفصول المهمّة في أصول الأئمّة، تحقيق وإشراف: محمّد بن محمّد الحسين القائيني، مؤسّسة معارف إسلامي إمام رضا(ع)، قم ، 1418هـ، ط1، ص480.

وهذا لا يتنافى وفلسفة وجود الإمام المعصوم ووظائف تلك الإمامة. ومن هنا ينبثق دور العلوم الإنسانيّة في استنطاق النّصّ.

لا شكّ بأنّ العلوم الإنسانيّة في مختلف فروعها تنهج سيراً دائماً وتشهد بين الفينة والأخرى أكثر من مخاض أو تموج في حركتها، وهي في أثناء ذلك تلقي بأكثر من نتاج، من نظريّات تتوصّل إليها، أو آراء وأفكار قد تمّت بلورتها، وانتهى إليها ذلك المسار المعرفي لتلك العلوم.

ويصحّ القول بأنّ تلك العلوم لا تنهج منهجاً واحداً، ولا تتّفق فيما بينها في كثير من تلك الأفكار والنّظريّات، وأنّها قد تتأثّر بعوامل مختلفة معرفيّة وغير معرفيّة، تسهم في صناعة توجّهات تلك العلوم ومساراتها وحركتها، بل والتّأثير الفعّال في كثير من نتاجها ومعطياته.

لكن من الواضح أيضاً أنّ نتاج تلك العلوم يثير الكثير من الإشكاليّات والأسئلة أمام الدّين ونصّه، لأنّ جملة من تلك الأسئلة يرتبط بمسلمات ومعتقدات دينيّة، كما أنّ جملة أخرى منها يرتبط بمجموعة من الرّؤى والأفكار، التي ينتظر من الدّين تقديم إجابات حولها، فيما يتّصل بالإجتماع العام وقضايا إنسانيّة مختلفة.

هنا لا يمكن للدّين أن يبقى مكتوف الأيدي أمام تلك الأسئلة والإشكاليّات، لأنّ الإعتقاد السّائد- تبعاً لعلم كلام النّصّ الدّيني- أنّه معني بتقديم إجابات على تلك الأسئلة والإشكاليّات، وهو سوف يكون أمام تحدّي تقديم تلك الإجابات، بطريقة يظهر فيها قدرته المنهجيّة، واستقلاليّته المعرفيّة، وأصالته العلميّة، ومدى إمكانيّته لإنتاج رؤى تنسجم مع أصوله المعرفيّة، ومرتكزاته الإعتقاديّة، وتكون قادرة في الميدان العملي على تقديم حلول لمجمل المشكلات الإجتماعيّة، والقضايا المطروحة.

ومن هنا يأتي دور الإجتهاد؛ أمّا كيف يترجم ذلك الدّور، فمن خلال بيان ما يلي:

إنّ عناصر الإجتهاد هي: المجتهد والنّصّ والمنهج، والدّور المحوري في ثلاثي الإجتهاد هذا، هو للعنصر الأوّل أي المجتهد، بما هو من عامل حيوي وفاعل، يوظّف المنهج في استنطاق النّصّ والحفر فيه.

وعليه، بمقدار ما يمتلك هذا العنصر من قدرات وديناميات، محفّزة على ممارسة الإجتهاد، بمقدار ما يدفع هذا الأمر إلى مراجعة النّصّ الدّيني، وسؤاله، واستنطاقه، والغوص في دلالاته، واستنباش معانيه، في محاولة لتكوين تلك الرؤى والنّظريّات، التي تجيب على الأسئلة التي جاءت بها تلك العلوم الإنسانيّة ومعطياتها المستجدّة.

إنّ سير العلوم الإنسانيّة، وما يفضي إليه، من نظريّات، وأفكار مختلفة في الإجتماع، والإقتصاد، والسياسة، وعلم النّفس، وسوى ذلك من مجالات العلوم الإنسانيّة؛ يستولد أسئلة وتحدّيات، تمارس إلحاحاً معرفيّاً على الفقيه المجتهد، لمعاودة استنطاق النّصّ، والبحث في أغواره. وهي بمقدار ما تحفّز ذلك المجتهد، وتدفعه لإعمال أدواته المنهجيّة في النّصّ؛ بمقدار ما يتوقّع عندها الحصول على نتاج معرفي- ديني، يعنى بالشّأن الإنساني العام في اجتماعه، واقتصاده، وسياسته، وغيرها.

وإنّ ما تقدّم يقود إلى معالجة أمرين، يرتبط الأوّل منهما بالفقيه وذهنيّته، والمنهج الذي يملك، وأدواته وقدراتها، ويرتبط الثّاني بالعلوم الإنسانيّة، وما يثار حولها من أسئلة، تصنّف هذه العلوم في خانة المرجعيّات الفكريّة الغربيّة؛ وبالتّالي كيف يمكن مواءمتها مع النّصّ الدّيني ومفرداته؟

1- المجتهد وذهنيّة الإجتهاد:

إنّ تأثير ذهنيّة المجتهد، وخلفيّته الفكريّة والمعرفيّة، وبيئته الإجتماعيّة والثّقافيّة، في عمليّة الإجتهاد ونتاجها؛ إن هذا الأمر يبدو من الواضحات، أقلّه لدى بعض المفكّرين الإسلاميّين الذين عنوا بهذا المجال.

إنّ هذا الأمر يستدعي النّظر في تلك الذّهنيّة وتكوينها، وفي الخلفيّة الفكريّة وعناصرها. لأن ذهنية ما، قد تمتلك من الرؤى والسعة والإمكانيّات والحافزيّة... ما يدفعها للعناية بجملة تلك الأسئلة والإشكاليّات، في محاولة منها لتقديم الإجابات والحلول والنّظريّات المناسبة.

في المقابل قد تجد ذهنيّة ما تفتقر إلى ما سلف، وترى نفسها غير معنيّة بهذا النّوع من الأسئلة والإشكاليّات، أو أنّها غير قادرة على تقديم الإجابات والحلول المفترضة، أو أنّها تفتقد إلى الأدوات المنهجيّة المساعدة لها على ذلك. وفي كلّ هذه الأحوال، لن نجد هذا الفقيه في ميدان ذلك الإنتاج الفكري والمعرفي.

ألا يستدعي منّا ذلك توجيه فئة من المجتهدين إلى ذلك الميدان المعرفي، لممارسة نوع مختلف من الإجتهاد، وتزويدهم بما يتطلّبه ذلك من أدوات منهجيّة إضافيّة، ومعارف مختلفة، وآليّات عمل إجتهادي متطوّرة، بما يساعد على نوع من الإجتهاد الفكري والعلم- إنساني، الذي يلبّي تلك الحاجات المعرفيّة بشكل منهجي، ومتكامل، وأصيل في الآن نفسه؟

2- العلوم الإنسانيّة ومرجعيّاتها الغربيّة:

قد يقال في هذا الموضوع بأنّ العلوم الإنسانيّة في مجملها تقوم على مرجعيّات معرفيّة غربيّة، وأنّ المنهج الحاكم فيها إلى حدٍّ بعيد هو المنهج التّجريبي، وأنّ تكوّن تلك العلوم ونموّها قد حصل في بيئة مختلفة إجتماعيّاً وثقافيّاً وفكريّاً وسوى ذلك؛ بالتّالي، كيف يمكن أن نعوّل على تلك العلوم في تحفيز الإجتهاد، وتحريك ديناميّاته، للعمل على إنتاج تلك المعارف والنّظريّات، التي تجيب على أسئلة تلك العلوم وإشكاليّاتها، بطريقة أصيلة، تحاكي مضامين النّصّ الدّيني، ومخزونه المعرفي؟

والجواب على هذا السّؤال، بأنّ دور تلك العلوم في تحفيز العقل الإجتهادي، وتحريك ديناميّات الإجتهاد، نحو استنطاق النّصّ وسبر أغواره؛ ذلك الدّور، إنّما يحصل بمعزل عن أيّة خلفيّة فكريّة، أو مرجعيّة معرفيّة، أو بيئة إجتماعيّة وثقافيّة، نشأت فيها تلك العلوم، وترعرعت في أحضانها، نعم يبقى من الأهمّيّة بمكان للفقيه المجتهد، أن يكون على دراية بمجمل ما يتّصل بتلك العلوم، ممّا تحدّثنا فيه آنفاً.

والسّبب في ذلك، أنّ العبرة إنّما هي في تحويل معطيات أيّ نتاج إنساني إلى أسئلة، تعمل على استنباش ما في بطون النّصّ والحفر في طبقاته، من خلال آليّات الإجتهاد و أدواته؛ فالمهمّ هو الوصول إلى تلك الأسئلة، والإشكاليّات، وتوجيهها إلى المنظومة المعرفيّة الدّينيّة، وإلقائها في الحقل الدّيني، حتّى يتمّ استنبات الإجابات الملائمة، بمعزل عن أيّة معطيات أخرى، تتّصل بالخلفيّة الفكريّة،أو المرجعيّة المعرفيّة، أو البيئة الإجتماعيّة وسوى ذلك من معطيات.

إنّ المطلوب في هذا الحال، هو تحويل معطيات ونتاجات العلوم الإنسانيّة إلى معاول معرفيّة، تسهم في الحفر في بطون النّصّ الدّيني، وطبقاته المعرفيّة، وهو يمكن أن يحصل بمعزلٍ عن أيّ اعتبار آخر، معرفيّاً كان، أم غير معرفي؛ لأنّ المهمّ هو صناعة تلك المعاول الفكريّة بشكل علمي، وتوظيفها بشكلٍ موضوعيّ، دون ممارسة أيّة هيمنة فكريّة، أو إسقاط معرفي، أو توظيف أيديولوجي.

هنا يبقى على الفقيه المجتهد، أن يمتلك من الحصانة الفكريّة، ومن الأدوات المنهجيّة، ومن القدرات العلميّة وغير العلميّة، ما يحصّنه من أيّة هيمنة فكريّة، قد تمارس بحقّه، ويحميه من جميع المحاذير المعرفيّة والفكريّة التي ذكرناها آنفاً.

وإذا ما أردنا تفنيد البحث في هذا المورد وتفصيله، فيمكن أن نقول التّالي :

إنّه من الممكن الإستفادة من نتاج العلوم الإنسانيّة، والإحتراز في المقابل من مجمل المحاذير التي ذكرناها، وذلك من خلال ما يلي :

1- دراسة نتاج العلوم الإنسانيّة ونظريّاتها، ضمن سياقاتها الفكريّة والتّاريخيّة والإجتماعيّة، وبناء على مرجعيّاتها المعرفيّة والفلسفيّة، والأخذ بعين الإعتبار جميع العناصر الدّخيلة في ذلك.

2- وضع جميع معطيات تلك العلوم ونتاجها من رؤى، وأفكار، ونظريّات تحت مجهر النّقد الفكري، والمساءلة المعرفيّة، على أن يمارس ذلك النّقد والمساءلة بشكل علمي، وموضوعي، بعيداً عن أيّ انبهار، أو تقليد أعمى.

3- توفير جميع عوامل الحصانة الفكريّة والنّفسيّة والتّربويّة، وفي الوقت نفسه الموضوعيّة والعلميّة، حتّى لا يتمّ التّأثّر بأي معطى فكري أو رفضه، دون مبرّر علمي، نتيجة الإفتقاد إلى أيّ من تلك العوامل المذكورة.

4- العمل المنهجيّ على تحويل ذلك النّتاج ومعطياته إلى أسئلة، توظف في استنطاق النّصّ، واستنباش ما في بطونه، وخاصّة عندما تمارس هذه العمليّة بشكل موضوعي وعلمي، بعيداً عن أيّة تأثيرات مضلّلة.

5- ممارسة الإجتهاد الجماعي، من خلال وجود مجموعة من المجتهدين والعلماء والمفكّرين، التي تتعاون فيما بينها، وتعمل بشكل فريقي، ضمن آليّات وطرق محدّدة، للوصول إلى نتائج مشتركة في هذا المجال.

6- تطوير منهج الإجتهاد وأدواته، بما يلحظ هذا النّوع المختلف من الإجتهاد، على مستوى الهدف، والكيفيّة(الطّريقة والآليّات)، والنّتائج التي يمكن التّوصّل إليها، بما هو نمط فكري من الإجتهاد، الذي لا ينفصم عن أصول الإجتهاد وأساسيّاته، لكنّه يلحظ المفارقات التي ذكرناها آنفاً.

7- العمل على تفعيل هذا النّوع من الإجتهاد، وتوسيع مدياته إلى مجمل العلوم الإنسانيّة، حيث يمكن القول بوجود بدايات لهذا النّوع من الإجتهاد، لكنّه يحتاج إلى التّفعيل والتّعميق، كما المأسسة، وشمول مدياته إلى تلك العلوم الإنسانيّة، التي لم يقاربها لحدّ الآن، وعدم الإقتصار على تلك المحاولات الجادّة، التي قام بها بعض العلماء والمفكّرين في حقول إقتصاديّة أو إجتماعيّة محدّدة.

3- نتائج وتوصيات:

يمكن الخلوص من مجمل ما تقدّم، إلى أنّه يمكن إقامة علاقة تفاعليّة جدليّة بين الإجتهاد- بما هو أداة فاعلة في استخراج معارف النّصّ الديني- وبين العلوم الإنسانيّة. حيث يمكن لهذه العلوم- بمعزل عن مرجعيّاتها المعرفيّة وبيئتها الفكريّة- أن تسهم من خلال نتاجها، وجميع معطياته، في تحريك عجلة الإجتهاد، وتحفيز عقل المجتهد، للإجابة على مجمل الأسئلة والإشكاليّات التي تطرح، والخوض في تلك المجالات الفكريّة والإنسانيّة التي ولجت فيها؛ بما يؤدّي إلى توظيف جميع القدرات الإجتهاديّة، وأدوات المنهج الإجتهادي، في إنتاج نظريّات ورؤى ومعارف إنسانيّة، تقوم على المرجعيّات الدّينيّة، وتستنبط من النّصّ الدّيني، بما يعنيه هذا الأمر من:

أ) أصالة في الصّناعة الفكريّة والعلميّة.[1]

ب) إستقلاليّة في الإنتاج العلم- إنساني.

ج) فرصة في تطوير الذّات المعرفيّة والفكريّة.

د) تحفيز العقل الإجتهادي بهدف تطوير الأدوات المنهجيّة التي يملك وقدرات المنهج لديه.

1- راجع في هذا المورد: قريشي نسب طه، تأصيل منهج أسلمة العلوم الإنسانيّة: قراءة في أطروحة آية الله الشّيخ محمّد تقي مصباح اليزدي: مجلّة الحياة الطّيّبة، العدد 26، صيف- خريف 2012م، صص 79- 102.

ر) الإستفادة من مجمل النّتاج الإنساني في تحقيق ما تقدّم.

ز) مواءمة ذلك النّتاج الفكري لحاجيّات البيئة الإجتماعيّة والثّقافيّة التي نملك وفرادتها، بمعنى ألّا يكون غريباً عنها، أومجافياً لخصوصيّاتها.

ي) أن يسهم هذا النّتاج في تطوير مسارات أصيلة من العلوم الإنسانيّة، وصناعة نموذج مختلف من تلك العلوم[1]، من خلال علاقة جدليّة تفاعليّة بين النّصّ الدّيني ونتاجه من جهة، و مختلف العلوم الإنسانيّة من جهة أخرى وهذا ما سوف نوضّحه هنا.

وتوضيح ذلك: كما أنّ نتاج العلوم الإنسانيّة- ذات المرجعيّات المختلفة- سوف يحفّز الإجتهاد للحفر في النّصّ الدّيني، وإنتاج أفكار ورؤى ونظريّات علم- إنسانيّة؛ فإنّه في المقابل، سوف يسهم هذا الإنتاج العلم- إنساني، الذي يقوم على مرجعيّات دينيّة، في تحفيز مناهج العلوم الإنسانيّة، ومدارسها، ومؤسّساتها المختلفة، على الإستجابة للتّحدّيات والإشكاليّات التي يثيرها ذلك الإنتاج الجديد، الذي قام بناءً على تلك المرجعيّات الفكريّة الدّينيّة.

وهذا ما يؤدّي إلى إيجاد علاقة تفاعليّة وجدل فكري مستديم بين الإجتهاد ونتاجه من جهة، وبين العلوم الإنسانيّة و مختلف فروعها من جهة أخرى، بما يخدم تطوّر تلك العلوم، والإستجابة المستدامة لحاجات الإنسان الفكريّة والإجتماعيّة، والإسهام- بشكلٍ أو بآخر- في تأصيل تلك العلوم، وسوقها للتّماهي مع الحاجات الفطريّة للإنسان، وحقيقته الإنسانيّة، التي خلقها الله تعالى فيه، وأودعها في جنباته، ومطاوي فطرته.

1- راجع في هذا الموضوع: الموسوي مهدي، مشروع إنتاج العلوم الإنسانيّة الإسلاميّة: قراءة في فكر الإمام الخميني(قدس)، م ن، صص15- 32؛ أيضاً: الموسوي مهدي، خارطة طريق الوصول إلى علوم إنسانيّة إسلاميّة- قراءة في فكر الإمام الخامنئي، م ن، العدد 27، شتاء- ربيع 2013م، صص13- 39.

أمّا أهمّ التّوصيات في هذا الشّأن فهي ما يلي:

1- ضرورة التفات المؤسّسة الإجتهاديّة، إلى حقيقة تلك العلاقة الجدليّة بين الإجتهاد والعلوم الإنسانيّة.

2- التّركيز على كيفيّة الإستفادة من نتاج العلوم الإنسانيّة، في تحفيز الإجتهاد والعقل الإجتهادي.

3- العمل على التّواصل المستديم للفقيه والمؤسّسة الإجتهاديّة مع سير العلوم الإنسانيّة، ونتاجاتها المختلفة، والإطّلاع الفعّال عليه.

4- العمل على تحويل أي معطى نتاجي للعلوم الإنسانيّة إلى سؤال معولي(من المعول)، يوظّف في استنباش ما في بطون النّصّ الدّيني وطبقاته المعرفيّة.

5- العناية الجادّة بتقديم إجابات منظوميّة ومنهجيّة، على جميع ما تثيره العلوم الإنسانيّة من أسئلة وإشكاليّات.

6- العمل على تطوير آليّات الإجتهاد، وأدوات المنهج الإجتهادي، لتكون قادرة على الإستجابة الفعّالة لما ذكرنا من تحدّيات[1].

7- تعزيز الإجتهاد الفكري، وإيجاد آليّات مؤسسيّة للإجتهاد الجماعي، وبتعبير آخر: تدشين مسار من الإجتهاد الجماعي الفكري والمؤسّسي القادر على القيام بتلك المهام، والإستجابة لتلك التّحدّيات.

8- العمل على جذب ذهنيّة الفقيه إلى مسارات العلوم الإنسانيّة، ومجالاتها، وإشكاليّاتها، ومجمل نتاجها، بما لذلك من تأثير في أولويّات الإجتهاد وتوجّهاته لديه.

1- راجع في هذا الموضوع مرتكزات الإجتهاد المعاصر ومبانيه: ندوة حواريّة مع نخبة من علماء الحوزة والجامعة، مجلّة الحياة الطيّبة، العدد 6-7، ربيع- صيف 2001م، 15- 75.

9- الإهتمام الجدّي والفعّال بإنتاج نظريّات، ورؤى في العلوم الإنسانيّة، تتميّز بأصالتها ومعاصرتها، وقدرتها على الإستجابة لحاجات مجتمعاتنا العلم- إنسانيّة، وتلبيتها لهموم تلك المجتمعات، وما تنتظره من أفكار أصيلة، ونظريّات واقعيّة، ورؤى صائبة، تكون مستنداً ومقدّمة لكثير من العمل التنموي، والإصلاح، والتّطوير، وعلاج المشكلات القائمة، سواء في الحقل الإقتصادي، أو السّياسي، أو الإجتماعي[1] أو.... بما يخدم هذه المجتمعات، ومستقبلها، وصلاحها.

1- م ن، ص27.